"الثابت والمتغير في سياسة الأمن الطاقوي الأمريكية

تاريخ استلام المقال: 2015/11/12 تاريخ قبول المقال للنشر 2016/09/22

د.بوشنافة شمسة.أستاذ محاضر –أ–
قسم العلوم السياسية
جامعة قاصدي مرباح. ورقلة

ملخص : تعالج الدراسة سياسة الأمن الطاقوي التي انتهجتها الولايات المتحدة منذ2001 بعد صدور تقرير فريق تطوير سياسة الطاقة الذي عينه الرئيس بوش وترأسه ديك تشيني ،حيث اقر هذا الأخير مجموعة من الإجراءات لمواجهة التحديات المختلفة التي أصبحت تهدد أمن الطاقة،بعد الارتفاع الكبير للأسعار وعدم استقرار منطقة الشرق الأوسط والتهديد الإرهابي بالإضافة إلى ارتفاع الاستهلاك العالمي للطاقة (الصين والهند) ،الذي بات يهدد بتقليص مصادر التمويل الأمريكية وبتعطيل طرق إمداداتها .فما هو جديد هذه السياسة مقارنة بالسياسة التي كانت مطبقة قبل هذه الفترة؟. وهل تغيرت سياسة الأمن الطاقوي الأمريكية؟

الكلمات المفتاحية. الطاقة. الأمن الطاقوي، البترول والغاز .السياسة الطاقوية. أسواق الطاقة.

Résume

L'étude traite la sécurité énergétique conçue par les Etats-Unis depuis 2001, après l'apparition du rapport du groupe National Energy Policy Development Group (NEPDG) designé en 2001par le Président Bush et dirigé par le Vice Président, Dick Cheney. Ce dernier , avait examiné un ensemble de mesures pour faire face aux differents défis qui menacent la sécurité énergitique,notamment après la flambée des prix du pétrole, l'instabilité persistante au Moyen-Orient et l'augmentation de la consommation mondiale de l'énergie et la menace terroriste .Ainsi quelle est la nouveauté de cette politique par rapport à la politique appliqué aupavant?.

مقدمة:منذ الحرب العالمية الأولى ،أصبح البحث عن مصادر خارجية للطاقة ،إحدى أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة ،التي استطاعت أن تنفذ إلى أهم أسواق الشرق الأوسط وتنافس بريطانيا وفرنسا بعد أن تم تأسيس الشقيقات السبع–(اربع شركات امريكية هي:اكسون–موبيل ExxonMobil، ،ستاندراويل كاليفورنياStandart oil of California،الغلفGulf ، وتكساكو Texaco ،وشركة بيريطانية وهي بريتش بتروليوم لBritish Petroleum واخرى بريطانية –هولندية وهي شركة شال Shell، والشركة السابعة فرنسية وهي شركة Cie frances de petrola،) وتسمى ايضا بالكارتل ،–التي هيمنت على أسواق الطاقة العالمية وفرضت سيطرتها على الدول المنتجة، التي لم تكن تمتلك القدرة على الإنتاج أوالاستهلاك أو تحديد

الأسعار.وبعد أزمة 1973 وسياسات التأميم التي سمحت للدول المنتجة باستعادة سيادتها على مواردها الطبيعية ،بدأت مسالة امن الطاقة تطرح بالنسبة لأمريكا خاصة باعتبارها من اكبر المستهلكين .وكان الرئيس ريغان أول من وضع أسس سياسة أمن طاقوي، تمحورت حول بناء مخزون استراتيجي وإعادة النظر في قانون الاستثمار وتصاريح التنقيب، إلى جانب إنشاء قوات التدخل السريع.

ورغم نجاح هذه السياسة في الحفاظ على أهم مصادر الطاقة الخارجية للولايات المتحدة إلى غاية التسعينات، إلا أن أمريكا وجدت نفسها مضطرة إلى إعادة توجيه سياسة الأمن الطاقوي لمواجهة التحديات التي أصبحت تهددها والتي من أهمها بروز قوى اقتصادية تتقاسم معها مصادر الطاقة وتنافس مكانتها الاقتصادية الدولية وتهدد نفوذها،بالإضافة إلى عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط مع انتشار التهديد الإرهابي وارتفاع الأسعار .وضمن هذا السياق صدر تقرير ديك تشيني في 2001 والذي ارتكز على نفس أسس سياسة الأمن الطاقوي التي رسمت في عهد الرئيس ريغان مع إعادة توجيهها ، خاصة فيما يتعلق بإعادة مركزة الاستثمارات الطاقوية الأمريكية في مناطق الإنتاج الجديدة في بحر قزوين وإفريقيا.

اهمية الدراسة.ان مناقشة موضوع سياسة الامن الطاقوي الامريكي تكتسيى اهمية بالغة خلال هذه الفترة، كونها تسهاهم في تحديد وتوضيح فحوى هذه السياسة واليات تنفيذها ومختلف الرهانات التي تنطوي عليها،

وهذل بدوره يسمح للباحثين باستقراء نتائجها وانعكاساتها على افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط ،اهم مناطق تمركز الاستثمارات الامريكية ومصالحها الطاقوية.

أهداف الدراسة.تسعى الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

-التعريف بمفهوم الامن الطاقوي .

-الكشف عن مكانة الطاقة في الاقتصاد الامركي.

-ابراز ميكانزمات الولايات المتحدة في التحكم في مصادر الطاقة على المستوى العالمي.

اشكالية . تناقش الدراسة رهانات وتحديات الامن الطاقوي الامريكي، من خلال الاجابة على السوال التالي: ما هي أسس ومضامين سياسة الأمن الطاقوي التي تضمنها تقرير ديك تشيني2001؟.ما هي نقاط الاختلاف والتقاطع مع السياسة التي سطرها رونالد ريغان؟. بمعنى اخر ،هل يعتبر تقرير ديك شيني استمرارا لهذه السياسة ، ام انه يحمل تغييرات تتناسب مع الرهانات الطاقوية الحالية على المستوى العالمي؟.

فرضيات الدراسة. تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية.

-ان سياسة الامن الطاقوي الامريكي تكرس القوة الاقتصادية والنفوذ الدولي الامريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

-ان سياسة الامن الطاقوي الحالية هي استمرار واعادة توجيه للسياسة التي رسمها الرئيس رونالد ريغان.

المنهج. ان موضوع سياسة الامن الطاقوي يتضمن العديد من العناصر المهمة في التحليل والتي تتميز بالتداخل ،كما ان أية سياسة هي عملية تفاعلات متبادلة ومن هذا المنطلق، تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي وبالاقتراب النسقي الذي يسمح للباحث بتناول اهم عناصر هذه السياسة و تحديد تفاعلاتها المختلفة في بيئة داخلية وخارجية وكذا مخرجاتها الاساسية .

الدراسات السابقة. من بين اهم الدراسات التي تناولت قضية امن الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية -كتاب عمرو عبد العاطي بعنوان" امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية " ، الصادر عن مركز المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:قطر . الطبعة الاولى .2014 . تناول الباحث اهمية الطاقة في توجيه السياسة الخارجية الامريكية ولا سيما اتجاه منطقة بحر قزوين منذ 2001، باعتبارها بديلا لنفط منطقة الشرق الاوسط. ومن اهم نتائج الدراسة،يشير الباحث ان الادارة الامريكية ، توجهت الى التركيز على البعد الخارجي لامن الطاقة من خلال تنويع مصادرها وتامين طرق الامداد وهو ما سوف يؤدي الى زيادة اهمية المناطق الغنية بالطاقة في السياسة الخارجية الامريكية.

-دراسة أسامة مرتضى السعيدي." الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل امن الطاقة في القرن الحادي والعشرين". مجلة السياسية والدولية.العدد 7. السنة 2007. من اهم ما تضمنته الدراسة ،التحديات والاليات التي توظفها الولايات المتحدة من اجل حماية أمنها الطاقوي والاستمرار كقوة مهيمنة على المستوى العالمي. وهي اليات شملت على المستوى الداخلي ترشيد الاستهلاك وإحياء وتفعيل استعمال مصادر الطاقة المتجددة .كما شملت على المستوى الخارجي، ديبلوماسية الطاقة بتشجع الحوار والتعاون ما بين المنتجين والمستهلكين بالاضافة الى الآلية الاقتصادية التي تضمنت توسيع التعاون الاقتصادي ومد خطوط وشبكات النقل سواء للبترول أو الغاز الطبيعي من الدول المنتجة إلى الأسواق العالمية والآلية العسكرية التي تشكل ركيزة أساسية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي منذ الازمة البترولية لسنة 1973، بهدف احتواء حالة التبعية الطاقوية من الخارج.

La stratégie américaine de sécurité et le pétrole du "- Pierre Noël . . Working Paper 10/03/1 Octobre. 2003"Moyen-Orient

تناول الباحث اهمية منطقة الشرق الاوسط في الاستراتيجية الامنية الامريكية مؤكدا على أن هذه الاستراتيجية ترتبط بالمصالح البترولية لامريكا في المنطقة وخاصة في العربية السعودية ،حيث تمت اعادة بلورتها لمواجهة التهديد الارهاب الاسلامي العابر للحدود وانتشار اسلحة الدمار الشامل بالتركيز على التدخل العسكري وتشجيع الديمقراطية وحقوق الانسان . ومن اهم نتائج الدراسة ، ان الاستراتيجية الامنية الامريكية في المنطقة سوف تستمر في الاهتمام بالاخطار ذات المدى القصير، خاصة منها خطر انقطاع الصادرات السعودية.

-Jean-Frédéric Légaré-Tremblay. "Le pétrole au banc des accusés : Revirement dans la politique énergétique américaine ".Observatoire des Amériques. No 24. Juin 2006.

من اهم ما ورد في هذه الدراسة، استراتيجية الرئيس بوش حول امن الطاقة : Advanced Initiative (Energy، février 2006)،حيث اشار الباحث الى ان الازمات البترولية التي عاشتها الولايات المتحدة (2000،1999،1990،1979،1973) ،دفعت بالادراة الامريكية الى اتخاذ جملة من الاجراءات بهدف ضمان الاستقلال الطاقوي وتقليل التبعية . واما مبادرة الطاقة المتقدمة، فانها تضمنت تطوير الطاقات البديلة كاحد اليات محاربة التبعية لبترول منطقة الشرق الاوسط.

Indépendence énergétique des États " - Collard Marc-Antoine. . ECONOTE . N°17 . MAI 2013."unis

تناولت هذه الدراسة امن الطاقة بالنسبة لامريكا من زاوية الاليات التي سطرتها الادراة الامريكية من اجل حماية اقتصادها من التبعية للبترول ،حيث تمثلت هذه الاليات في رفع انتاج البترول منذ2011 والذي من المحتمل ان يتجاوز العربية السعودية في أفاق 2020، هذا الى جانب انتاج الغاز الصخري والذي سوف يحول امريكا الى مصدر محتمل.وأكدت الدراسة في خاتمتها على ان الولايات المتحدة تتجه نحو استقلالية بترولية كبيرة مقارنة بالصين التي تعتمد على الاستراد خاصة من منطقة الشرق الاوسط والاتحاد الاوروبي، الذي يعاني التبعية لروسيا ولا سيما وان خريطة الطاقة تتركز على محورين هما :محور داخل الولايات المتحدة ومحور الشرق الاوسط–اسيا.

اما عن موضوع دراستنا، فانه تتميز عن الدراسات السابقة الذكر، بكونها اعتمدت في تحليل سياسة امن الطاقة الامريكي على وثيقة ديك تشيني" لسنة 2001، والتي تعبر عن مرحلة جديدة من تطور سياسة الولايات المتحدة في تامين مصادر وطرق الامداد في ظل المنافسة القوية من قبل العديد من القوى الدولية ،خاصة الصين واليابان الى حانب تعرض الدراسة بالتفصيل لاهم التحديات التي تواجه الولايات المتحدة في الحفاظ على مصالحها الطاقوية ، كما تطرقت الدراسة ايضا وبشيء من التفصيل الى اهم المناطق البترولية الاستراتيجية التي يحتدم الصراع الدولي حولها ،وبذلك فهي دراسة شملت العديد من المتغيرات وبالتفصيل عكس الدراسات السابقة التي تميزت بالتركيز على بعض متغيرات امن الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة.

تقسيم الدراسة : قسمت الدراسة الى ثلاث عناصر اساسية وهي.

أولا:مفهوم الأمن الطاقوي.

ثانيا: تبلور سياسة الأمن الطاقوي الأمريكية والظروف المحيطة بها.

ثالثا: تحديات أمن الطاقة وإعادة توجيه سياسة الأمن الطاقوي الأمريكية.

أولا:مفهوم الأمن الطاقوي. أصبح الأمن الطاقوي محور استراتيجيات الأمن القومي للقوى الكبرى بعد التطورات التي عرفتها أسواق الطاقة العالمية ومناطق الإنتاج ولا سيما منطقة الخليج ،أهم مصدر للطاقة بالنسبة للدول المستهلكة.لكن المفهوم ليس بالجديد ،فقد طرحه أول مرة تشرشل واختزله في التنوع ، والذي أصبح مبدأ أساسيا في قضية الأمن الطاقوي .أما البنك الدولي، فانه يطرح المفهوم بصورة شاملة تتضمن الرشادة والاستدامة والتنمية لجميع الدول . فالأمن الطاقوي يعني حسبه، " التأكد من أن الدول يمكنها أن تنتج وتستخدم الطاقة باستدامة وبسعر مناسب وبما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقليل الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد بتسهيل الدخول لخدمات الطاقة الحديثة "[1] .كما يعرف امن الطاقة على انه، مختلف الإجراءات والتدابير التي تضمن استمرر تدفق الامدادات في كل الاوقات وفي كل الظروف. بمعنى أخر،يقصد بآمن الطاقة ، الإتاحة الدائمة لعرض الطاقة بطريقة تضمن النمو الاقتصادي في كل من الدول المنتجة والدول المستهلكة، بأقل تكلفة اجتماعية واقل تقلبات في الأسعار". وفي اجتماع مجموعة الثمانية سنة 2006 في سان بيترسبارغ، عرف امن الطاقة بأنه" يشمل سلسلة عرض الطاقة بدا من اكتشاف مصادرها ثم انتاجها إلى نقل منتجاتها" [2].

---

[1]–خديجة عرفة محمد أمين .امن الطاقة والسياسة الخارجية:دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة .أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية. قسم العلوم السياسية . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة. 2012. ص57.

[2]–نفس المرجع.ص 56.

وتجمع مختلف هذه التعاريف، على أن الأمن الطاقوي يعني غياب أي تهديد يمكن آن يعرقل تزود الدولة المستهلكة بالطاقة في كل الظروف،واختزل هذا التهديد في البداية في :ارتفاع الأسعار وقلة المعروض، إلا أن هذا المفهوم توسع من مفهوم التدفق الدائم ،إلى تامين الطرق ومصادر الإنتاج والنقل ومواجهة الطلب المرتفع ، بعد ارتفاع الاستهلاك العالمي للطاقة وصعوبة ضمان التدفق في كل الظروف، وذلك في ظل التهديد الإرهابي للعديد من الطرق التي تمر عبرها خطوط النفط والغاز إلى الدول المستهلكة .

ويربط بعض المفكرين امن الطاقة بالدول المستهلكة والمنتجة والمخاطر التي تحيط بعملية الإمداد، وعليه يعرف أمن إمدادات الطاقة "بقدرة نظام الطاقة على مواجهة أحداث استثنائية وغير متوقعة تهدد السلامة المادية، التي قد تسبب قطع إيصال الطاقة وارتفاع الأسعار غير النظامية للطاقة" وهوبذلك مفهوم يحمل بعدين أساسيين وهما: البعد الداخلي الذي يتلخص في ترشيد الاستهلاك الداخلي والبعد الخارجي الذي يتمثل خاصة في التبعية وندرة الموارد والأخطار الخارجية لمصادر الطاقة الأولية (الغاز والبترول والفحم واليورانيوم)، وخاصة الموقع الجغرافي الذي يرتبط بالجيولوجيا والمناخ. فمصادر الإنتاج تتمركز في دول مختلفة من حيث الثقافة والقيم، يجعلها معرضة لمخاطر جيوسياسية ، قد تؤدي إلى تعطل إمدادات الطاقة. هذا إلى جانب عدم استقرار مناطق إنتاج الطاقة ،حيث أن معظم احتياطيات النفط التي يمكن الوصول إليها بسهولة، تقع في مناطق يحتمل أن تكون غير مستقرة، وهنا يصعب ضبط إستراتيجية للتعامل مع الأحداث وانطلاقا من هذا التعريف ،فإن أمن الطاقة ليس مرادفا للاستقلالية الطاقوية أو الاكتفاء الذاتي ولكنه يعني أمن النظام الطاقوي. فلا يمكن تحقيق التبادل الحر لمواد الطاقة على المستوى العالمي، إلا من خلال منافسة فعالة في الأسواق تضمن التزود في الوقت اللازم بكل مصادر الطاقة الضرورية ولان معظم الدول تعتمد ولو جزئيا على التجارة الدولية للطاقة –وهي وضعية لن تتغير في المستقبل –، فان المهم ليس امن الإمداد ولكن امن النظام الطاقوي، يكون فيه المستهلك والمنتج أصحاب مصلحة.[1]

الملاحظ أن مفهوم الأمن الطاقوي ، ارتبط منذ البداية بالدول المستهلكة ويتضمن مختلف الإجراءات التي سطرتها هذه الدول لضمان استمرار تدفق الطاقة بأسعار تحددها الشركات الاحتكارية الكبرى، وبعد ما بدأت عملية الاحتكار تتراجع مع تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول وسياسات التأميم التي باشرتها الدول المستقلة ، تطور المفهوم إلى "العمل على تامين

[1] - Agence pour l'Energie Nucléaire. La sécurité d'approvisionnement énergétique et le rôle du nucléaire. OCDE.2011.In : https://www.oecd-nea.org/pub/security-energy-exec-summary-f.pd.P4-5.

العرض ومناطق الإنتاج وطرق النقل " بمعنى أخر ،يشير مفهوم الأمن الطاقوي إلى" الإجراءات التي تتخذها الدولة المستهلكة، في مواجهة أزمة انقطاع أو توقف الإمدادات لأي سبب، من اجل حماية اقتصادها " . وتوسع هذا المفهوم مع التطورات الحاصلة في سوق الطاقة العالمي ،إلى مفهوم أكثر شمولية ينطوي على حماية مصادر الطاقة ومواجهة المنافسة بين الدول المستهلكة ، ضمان امن الطرقات وأنابيب البترول والغاز وتوفير الطاقة بأسعار معقولة.

-ثانيا: تبلور سياسة الأمن الطاقوي الأمريكية والظروف المحيطة بها. في البداية يجب الإشارة الى ان الصراع الدولي على الطاقة، ارتبط بتطور اقتصاد الدول الكبرى وأمنها القومي بمفهومه الواسع وذلك نظرا لأهمية الطاقة في تدوير عجلة الاقتصاد . وبرزت هذه الأهمية في العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الاولى والحاجة الى النفط كوقود في العمليات الحربية ،حيث كانت عملية فرض الحظر النفطي الأمريكي على صادرات النفط الى اليابان ومهاجمة اليابان لقاعدة بيرل هاربر في 1941 وغزو ألمانيا لروسيا في 1941 واحتلالها لمركز النفط في تانجو باذربيجان بسبب حاجتها للنفط ، من أهم جذور الصراع الدولي على الطاقة.[1] وبالنسبة لأمريكا ،فان قوتها الاقتصادية والعسكرية،كانت من أهم العوامل التي دفعتها إلى الاهتمام بمصادر الطاقة خارج حدودها منذ تطليقها لسياسة العزلة ، حيث بدأت عملية البحث عن التمركز في مناطق الإنتاج الخارجي، وبدأت بذلك ركائز سياسة الأمن الطاقوي تتطور بالموازاة مع تطور سوق النفط العالمية ونمو الاستهلاك والاقتصاد الأمريكي. ويمكن النظر إلى هذه السياسة عبر مرحلتين أساسيتين.

أ-مرحلة النفاذ إلى مصادر الطاقة الخارجية. كانت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة من اكبر المنتجين للطاقة في العالم ورغم الاكتفاء المحلي من الطاقة الذي عاشته الى سنة 1948 ، لم يمنعها ذلك من السعي إلى استغلال مصادر الطاقة الخارجية لأهداف إستراتيجية ، تتعلق بأهمية الطاقة في الاقتصاد القومي الامريكي وهو جعل تبلور ركائز سياسة الأمن الطاقوي للولايات المتحدة ن ترتبط بسياستها الخارجية ودورها الدولي منذ خروجها من سياسة العزلة ومشاركتها في الحرب العالمية الأولى ،حيث لجأت إلى المطالبة بحصتها من البترول وأجبرت كل من بريطانيا وفرنسا من خلال اتفاقية 1928بتسليم ما نسبته 23،75 %من أسهم شركة نفط العراق ، إلى الشركات الأمريكية وهي ستاندارد اويل كومباني او نيوجرسي حاليا، اكسون

[1]- سعد حقي توفيق . " التنافس الدولي وضمان امن النفط" .مجلة العلوم السياسية. العدد 43. السنة 2011.كلية العلوم السياسية. بغداد. ص2.

وموبيل اويل .وبعد الحرب العالمية الثانية، امتدى النفوذ الأمريكي إلى السعودية ،حيث أجبرت أمريكا، تشرشل على منح شركة اورامكو الحق في منابع النفط في السعودية، مقابل توقيف التوسع الامريكي في إيران والعراق.وهكذا تشكل كارتل نفطي يعرف بالشقيقات السبع يهيمن على الطاقة بموجب اتفاقيات تمنح امتيازات لصالح هذه الشركات، تشمل الحق في استغلال القوة العاملة المحلية، تحديد حجم الاستثمارات ومجالاتها، حماية ممتلكاتها بما في ذلك إنشاء أجهزة شرطة خاصة بها وتحديد حجم التنقيب وكميات النفط وتوزيعها الجغرافي ومستوى الأسعار وبناء منشات تكرير البترول. [1] واستطاعت الولايات المتحدة أن تحتكر أهم المناطق المنتجة للبترول مع القوى الأوروبية ،من خلال الكارتل النفطي حتى الخمسينات، أين بدأت أزمة الأمن الطاقوي تبرز، مع موجات التحرر وسياسات التأميم، حيث اخذ الصراع اتجاهين وهما : صراع بين المستهلكين والمنتجين وصراع بين دول الكارتل ودول خارجه . فقد بدأت شركات نفطية يابانية وايطالية وألمانية (الاتحادية)، تدخل منطقة الشرق الأوسط ،كما أخذت صناعة النفط تتطور في الدول المنتجة .وبتاسيس منظمة الدول المصدرة للبترول(OPEP) في سنة 1960 ،بدات مسالة الأمن الطاقوي تتبلور في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية . فقد أدت الإجراءات التي اتخذتها المنظمة ولا سيما القيام باستثمار مخزونات النفط والغاز في أراضيها والاحتفاظ بحد أقصى من الإشراف على نشاط الرأسمال الأجنبي وحقها في إعادة النظر في اتفاقية الامتيازات [2]،إلى كسر ولأول مرة ،سيطرة الكارتل النفطي الغربي ونقلت الصراع إلى مرحلة جديدة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، التي تكتلت في سنة 1971 في ما سمي بفريق لندن السياسي، الذي ضم كل الشركات النفطية التي لها امتيازات بالشرق الأوسط، لتنسيق المواقف في المفاوضات مع دول الاوبيك وتوجت هذه المفاوضات باتفاق طهران في 1971 ، الذي نص على رفع سعر الأساس بمقدار 33 سنتا للبرميل من النفط العربي كمقياس إلى جانب إقرار علاوات مقابل جودة النفط ، بالإضافة إلى الموافقة عل رفع السعر سنويا بنسبة 2،5%[3]. وبهذا استعادت الدول المنتجة جزاء من سيادتها على مواردها.

وكانت حرب المقاطعة التي شنتها الدول العربية على أمريكا بسبب دعمها لإسرائيل في حرب 1973 ، نقطة تحول كبرى في الصراع حول الطاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة ، فقد توجهت الولايات المتحدة إلى البحث عن مصادر أخرى للطاقة خارج منطقة الشرق الأوسط

---

[1]–الكسندر بريماكوف . نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية . ترجمة بسام خليل.الطبعة الأولى. بيروت. 1984. ص5–7.

[2]–نفس المرجع .ص 20

[3]–نفس المرجع. ص25

وبناء مخزون استراتيجي، كما أسست "الوكالة الدولية للطاقة " في نوفمبر عام 1974 ،بغرض السيطرة على أي تقلبات حادة في أسعار البترول وتأمين إمداداته .

إن أمريكا وخلال هذه المرحلة ،استطاعت ليس فقط أن تصبح اكبر مستورد للنفط ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، ولكنها استطاعت إلى جانب الدول الصناعية الأخرى، أن تشكل تكتل دولي من الدول المستهلكة لمواجهة الدول المنتجة، بعد تأسيس الوكالة الدولية للطاقة. كما توضح المرحلة أيضا ،أهمية ومكانة الطاقة في السياسة الأمريكية لارتباطها بقوتها الاقتصادية ونفوذها الدولي.

ب- مرحلة بناء ركائز سياسة الأمن الطاقوي.اتضحت معالم سياسة الأمن الطاقوي الأمريكية خلال الثمانينات مع تولي رونالد ريغان السلطة ، حيث أعلن عن سياسة أمن طاقوية لضمان تزود أمريكا بالطاقة ومواجهة أزمة الانقطاع . ويبدو أن أزمة الحظر النفطي الذي مارسته الدول العربية كسلاح ضد أمريكا ،كان لها الأثر الكبير في تحديد أبعاد وآليات هذه السياسة والتي تضمنت إلى جانب –تحرير السوق الداخلية مايلي.

* **- بناء مخزون استراتيجي.**la strategy petroleum reserve . يعتبر الرئيس الأمريكي فورد ، أول من طبق هذه الإستراتيجية بعد قانون "سياسة المحافظة على الطاقة" في ديسمبر 1975،والذي تضمن بناء مخزون استراتيجي نفطي يصل إلى بليون برميل لمواجهة أي انقطاع في الطاقة .[1] وجعلت إدارة الرئيس روناد ريغان من هذه الإستراتيجية أهم أولوية في سياستها الطاقوية ، بعد أزمة 1973 . بلغ حجم التخزين خلال نهاية الفترة الرئاسية الأولى لريغان 450 مليون برميل و560 مليون برميل نهاية 1988وبلغ متوسط حجم التخزين 77.000 برميل يوميا ما بين سنة 1976 وسنة 1980، ليصل سنة 1981 إلى 290،000 برميل يوميا و215.000 برميل يوميا سنة 1982. [2] استخدمته امريكا في 1991 خلال عاصفة الصحراء وخلال إعصار كاترينا في 2005.[3]

*- **إنشاء قوات التدخل السريع.** أدركت الولايات المتحدة مبكرا أهمية القوة العسكرية في تأمين مصالحها البترولية، فلجأت إلى ربط سياسة الأمن الطاقوي بالسياسة الأمنية من خلال تدعيم تواجدها العسكري في منطقة الشرق الأوسط وتأسيس قوات التدخل السريع Rapid Deployment Force(RDF) في سنة 1979، والتي تزامنت أيضا مع الغزو

---

[1]– خديجة عرفة محمد أمين .مرجع سبق ذكره. ص63 .

[2]. Pierre Noël .Politique pétrolière américaine et sécurité énergétique: Séminaire "US Oil Dependency and Energy Security". Ifri. Paris. 30 Mai 2002.A paraître dans la Revue de l'Energie, Décembre .2002.P14-15.In: www.iaea.org/inis/collection/NCLCollectionStore/_.../37066480.pdf.

[3]- خديجة عرفة محمد أمين .مرجع سبق ذكره. ص63.

السوفيتي لافغنستان والتغير في السياسة الإيرانية مع الثورة الإسلامية ورحيل الشاه ،الحليف الاستراتيجي لأمريكا، وذلك في إطار مبدأ كارتر الذي اعتمد على تحويط المنطقة . أوكلت لهذه القوات الجاهزة ، مهمة الاضطلاع بالمحافظة على تدفق النفط من الخليج إلى الدول الغربية وحماية الدول المنتجة والصديقة لأمريكا وخاصة العربية السعودية .

وبهذا ومنذ فترة ريغان، زاوجت السياسة البترولية الأمريكية بين إستراتيجية بناء مخزون استراتيجي وبين القوة العسكرية ،كأهم الأدوات الحفاظ على مصادر البترول الخارجية في مواجهة الظروف الطارئة.[1]..وقد وظفت هذه الالية في استنزاف الطاقة في الدول المنتجة وتهديد سلامتها الإقليمية وسيادتها، حيث أصبحت القواعد العسكرية إحدى الأذرع العسكرية للأمن الطاقوي.

*- **إصلاح قانون الاستثمار الدولي وتصاريح التنقيب عن البترول.** بهدف نقل السيطرة من المنتج إلى المستهلك وخلق آليات ضغط فعالة على الدول المنتجة وكرد فعل على سياسات التأميم وتأسيس منظمة الدول المنتجة للبترول وما نتج عنها من تشديد الإجراءات القانونية والجبائية الممنوحة للمستثمرين الأجانب، لجأت إدارة ريغان إلى قانون الاستثمار من خلال آلية بناء سوق البترول الدولية، عبر إعادة بناء سياسة الاستثمار وتصاريح التنقيب عن البترول.فقد أعلنت أمريكا في سنة 1981سياسة دولية موضوعها إصلاح النظام القانوني الدولي للاستثمار، تمحورت آلياته في منح حماية كبرى للمستثمرين الأجانب(مبدأ المعاملة الوطنية) واحترام العقود بين المستثمرين والدول وحرية إعادة الأرباح للدول المستهلكة إلى جانب تدويل القانون الذي يطبق على العلاقات التعاقدية وتسوية المنازعات الخاصة بالاستثمار أمام المحاكم.[2]

رغم أن هذه الآليات سمحت للولايات المتحدة ،بأن تحافظ على أسواقها النفطية في أمريكا الاتنية وفي الشرق الأوسط وفرض سيطرتها على مصادر إنتاج الطاقة ومواجهة سياسات التأميم وسياسة منظمة الدول المصدرة للبترول، وحافظت بذلك على قوتها الاقتصادية الدولية، الا أنها لم اصبحت غير كافية لمواجهة

التطورات التي ميزت السوق العالمية للطاقة، ومنها على وجه التحديد، ارتفاع استهلاك القوى الصاعدة للطاقة إلى جانب عدم استقرار مناطق الإنتاج، بسبب عدم الاستقرار السياسي ونمو الإرهاب والقرصنة وهو ما دفع بالادرة الامريكية الى اعادة النظر في سياستها النفطية.

---

[1]. Ibid. P14-15.

[2] Ibid. P 16-15

ثالثا: تحديات أمن الطاقة وإعادة توجيه سياسة الأمن الطاقوي الأمريكية.صدر "تقرير ديك تشيني" في سنة 2001، وتضمن اعاد ترسيم سياسة الأمن الطاقوي بما يتلاءم والتحولات التي ميزت السوق العالمية للطاقة، والتي أصبحت تشكل تحديا استراتيجيا للولايات المتحدة في ظل تبعيتها واستهلاكها الكبير للطاقة وعدم الاستقرار الذي تعرفه كل المناطق التي تمدها بالطاقة وخاصة منطقة الشرق الأوسط ، وفنزويلا ونيجيريا.

أ- **تحديات الأمن الطاقوي الأمريكي.**بعد مضي أكثر من عشرين سنة على سياسة ريغان الخاصة بتامين مصادر الطاقة والإمدادات ،وجدت الإدارة الأمريكية نفسها في مواجهة العديد من الأخطار التي تهدد الاقتصاد والنفوذ الأمريكي وفرضت عليها إعادة توجيه سياستها النفطية وأهمها:

*-**ارتفاع الاستهلاك العالمي للطاقة والمنافسة الصينية والهندية.**يمثل ارتفاع الاستهلاك العالمي للطاقة إحدى معضلات الأمن الطاقوي بالنسبة لأمريكا في الفترة محل الدراسة والذي يهدد الاقتصاد الأمريكي في ظل سعي أمريكا للإبقاء على قوتها ونفوذها الدولي واحتياجاتها الكبيرة من الطاقة ،بعد أن أصبحت تتقاسم الموجود مع القوى الاقتصادية التي ارتفع استهلاكها من الطاقة وخاصة الصين والهند.

تشير لغة الأرقام إلى الارتفاع المستمر للاستهلاك العالمي الطاقة ،الذي انتقل من 5000 مليون طن سنة 1970 إلى 12000 مليون طن من البترول سنة 2010، وهو ما يعني تضاعف الطلب بنسبة 2،4 خلال 40 سنة الماضية ، بما يعادل ريتم نمو سنوي متوسط بمقدار 2،24%. واذا امتدى هذا الاتجاه على مدى السنوات 40 المقبلة، فمن شأنه أن يؤدي إلى أكثر من ضعف الطلب على الطاقة العالمية في أفاق سنة 2050 ،مقارنة مع مستويات عام 2010. ويغزى نمو استهلاك الطاقة إلى الدول الصاعدة .فحسب الوكالة الدولية للطاقة، فان دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ستكون سبب النمو الديمغرافي بنسبة 90% و70% من النمو الاقتصادي العالمي و90% من نمو الطلب العالمي على الطاقة في خلال سنوات 2035.ومن أهم الدول الصاعدة،نجد الصين التي أصبحت مستهلكا رئيسيا للطاقة، حيث تجاوز استهلاكها 20% ،لتصبح خلال 2010 اكبر مستهلك للطاقة العالمية أمام الولايات المتحدة التي تمثل نسبة 70% من الاستهلاك العالمي [1]. وإلى جانب الصين، تعتبر الهند هي الأخرى من ضمن الدول الصاعدة اقتصاديا،التي ارتفع استهلاكها للطاقة بالموازة مع ارتفاع عدد سكانها .

[1] Centre d'analyse stratégique .(France). Rapport. énergie 2050. P29-28. In *archives.strategie.gouv.fr/cas/content/rapport-energies-2050.html*

وتؤكد الوكالة الدولية للطاقة ، استمرار ارتفاع الاحتياجات الدولية خلال 25 سنة المقبلة، حتى مع توصل الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى تقليص استهلاكها ، فالتطور السريع للاقتصاد خاصة الاسياوي، سوف يستهلك هذا التقليص وإذا لم تلجا الدول الأكثر استهلاكا إلى إجراءات اقتصادية وسياسية ، فان نسبة الاستهلاك سوف تصل إلى 50% خلال سنة 2030 .[1]

ان هذا الارتفاع المتزايد في استهلاك الطاقة، من شانه أن يزيد من المنافسة على المناطق المنتجة ولا سيما الجديدة في كل من إفريقيا واسيا وبحر قزوين،وهنا تطرح مسألة الأمن بالنسبة لأمريكا من زاوية قدرتها على الهيمنة على هذه المصادر الجديدة في مواجهة خاصة الصين والهند وهو ما يتطلب منها إعادة النظر في سياسة تامين مصادر الطاقة .

ففي منطقة بحر قزوين ، يشتد الصراع الدولي منذ نهاية الحرب الباردة ، حيث تشير التقديرات إلى أن المنطقة تحتوي على احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي ،قدرته بعض الدراسات ب200 مليار برميل تتمركز في كل من أذربيجان التي بها احتياطي نفطي قدر ب7 مليار برميل مؤكدة ،وتشير تقديرات الاحتياطي الكامن إلى ما يزيد عن 15 مليار برميل ، في حين قدرت احتياطات الغازب1،359 مليار متر مكعب حسب إحصائيات 2009.أما منطقة كازاخستان، فإنها أيضا تزخر ب39،8 مليار برميل من النفط و1،950 مليار متر مكعب من الغاز حسب إحصائيات 2009. وقدرت احتياطات تركامنستان النفطية ب600 مليون برميل ومن المتوقع أن يصل هذا الاحتياطي إلى 4،2مليار برميل خلال الخمس سنوات وبها اكبر رابع احتياطي من الغاز الطبيعي والمقدر ب 8،4 تريليون متر مكعب، هذا إلى جانب ثروات روسيا وإيران.[2] وبسبب هذه الثروات، تتصارع كل من الولايات المتحدة وروسيا وإيران والصين وتركيا وإسرائيل، كما يحتدم أيضا الصراع على خطوط نقل هذه الثروات .

و**بالنسبة لإفريقيا**، فقد قدر إنتاجها من البترول في سنة 2008 ،ب10،3 مليون برميل يوميا أي 12،6 %من الإنتاج العالمي، تتمركز في كل من الجزائر ،ليبيا،السودان، نيجيريا ،انغولا والغابون إلى جانب غانا وغينا الاكواتور والتشاد ، التي دخلت في مربع الصراع الدولي على الطاقة. وتوضح الإحصائيات ، النمو القوي في الاحتياط الإفريقي من البترول حيث

---

[1] Le monde du pétrole. Série documentaire –petrole: consommation d'énergie et reserves.P4-5 .In : www.erdoel.ch/images/com_evdocs/16_erdoel_energieverbrauch_f.pdf

[2]–حارث قحطان عبد الله ومثنى فائق مرعي."أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية–الايرانية".مجلة ادا ب الفراهيدي .العدد 19. آذار 2014.ص 276–277.

ارتفعت الاحتياطات خلال عشر سنوات بمعدل 6% في السنة، لتنتقل من 72 إلى 126 مليار برميل بتطور إجمالي يقدر ب+75 %، بينما لم يرتفع الاحتياطي العالمي سوى ب 18% خلال نفس الفترة،لينتقل بذلك نصيب إفريقيا من 7% إلى 10% من الاحتياطي العالمي من البترول. وتعتبر منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، أهم منطقة في احتياطيي البترول في شمال إفريقيا ،حيث تجاوز احتياطها منذ 2003، منطقة شمال إفريقيا بنصيب قدر سنة 2008 ب51% بدلا من 37% في سنة 2003.كما تعتبر إفريقيا مصدرا للغاز الطبيعي حيث تمثل 8% من الاحتياطي العالمي، وتأتي على رأس الدول المنتجة للغاز،نيجيريا كخامس دولة من حيث الاحتياطي العالمي ب4500 مليار متر مكعب،تليها الجزائر ومصر وانغولا باحتياطي قدرت نسبته ب84 % من الاحتياطي الإفريقي للغاز في إفريقيا. [1]

وتشير التقديرات إلى امتلاك إفريقيا لاحتياطات هامة من الغاز والبترول .فحسب توقعات الطاقة العالمية ،للوكالة الدولية للطاقة ،فان إنتاج البترول سوف يرتفع من 10،3% إلى 12،7 برميل يوميا بنمو متوسط قدره 1 %خلال سنة 2008.أما بالنسبة للغاز الطبيعي ،فان التقديرات تشير إلى أن الإنتاج سوف يرتفع من 215 مليار متر مكعب سنة 2008 إلى 452 مليار متر مكعب سنة 2030 ،بنمو متوسط يقدر 3،5% في السنة.هذه التقديرات البسيطة توضح أن إفريقيا سوف تحتل مركزا مهما في مجال الطاقة ومن ثم في الصراع الدولي، وهو ما يفسر من خلال استثمارات الشركات الأجنبية .فقد وصلت الاستثمارات التراكمية في الاستغلال والإنتاج في إفريقيا في الفترة 2007-2030، إلى 1200 مليار دولار، بمتوسط 50 مليار دولار في السنة وهذا حسب إحصائيات 2007. ويمثل هذا المجموع 14% من الاستثمار الدولي في هذا القطاع. وبهذا ،فان إفريقيا سوف تصبح منطقة مهمة مقارنة بمنطقة روسيا وأمريكا الاتنية وأسيا ، بالنظر الى عدد الشركات العاملة بها والتي وصل عددها الى حوالي 400 شركة كبرى ومستقلة ، اهمها الشركات الأوروبية ومنها شركة شال، توتال، BP،اوني، وريبصول والشركات الأمريكية ، التي أصبحت من اكبر المستثمرين بعد ارتفاع الصادرات الأمريكية نحو إفريقيا والتي تجاوزت 85 مليار دولار منها 80% من المحروقات وتمثل شركة ExxonMobil ،ثاني اكبر منتج دولي للبترول في إفريقيا. [2]

وتعتبر الصين من اكبر المنافسين لأمريكا في إفريقيا ، تتمركز شركاتها في إفريقيا الغربية بكل من انغولا ونيجيريا وشرق ووسط إفريقيا في كل من السودان والتشاد وفي الشمال في كل

[1] - . Honoré Le Leuch ."le pétrole et le gaz naturel en Afrique: une part croissante dans l'approvisionnement énergétique mondial". Géostrategiques .N 25.octobre.2009.P27 . 35.36-37.

[2] -Ibid.P36-37-38-39=40.

من ليبيا والجزائر. ففي سنة 2008 ،كانت انغولا ثاني ممول للصين بالبترول بعد العربية السعودية .[1] كما وقعت الشركات الصينية العديد من عقود استغلال والتنقيب عن البترول في عديد الدول الإفريقية ،أهمها عقد شركة سينويك مع الغابون في 2005سنة ومع غينيا الاكواتور من اجل تقاسم استغلال الإنتاج في البحر،كما أقامت خط لنقل البترول بطول 1500 كلم من جنوب السودان إلى غاية ميناء مرسى البشير على البحر الأحمر واستثمرت ثلاثة مليار دولار في الصناعات البترولية في حوض المقلاد الذي يزودها ب7% من البترول. وفي كينيا، أمضت بكين اتفاقا في افريل 2006، يسمح لشركة كنوك بالتنقيب عن البترول في سواحل الدولة، الى جانب اتفاقها مع النيجر في سنة 2008، حول الحوض البترولي اغاديم وأنشأت مصفاة تكرير وأنبوب بترول بطول 2000كلم. ولم يتوقف الاستثمار الصيني على البترول والغاز، وإنما امتدى إلى قطاع المعادن (الفوسفات، الحديد ، اليورانيوم م في النيجر...الخ) .[2] .وبهذا تعتبر الصين مصدر تهديد حقيقي لأمن الطاقة الامريكي في إفريقيا وفي بحر قزوين وفي الشرق الأوسط .

وتتواجد الصين أيضا بقوه في منطقة بحر قزوين من خلال أنبوب الغاز وسط أسيا– الصين، الذي تم تدشينه في 14 ديسمبر 2009 والذي يعتبر اكبر أنبوب في العالم، حيث يمتد من الحدود بين تركمستان وأوزباكستان على يمين نهر أمو داريا ويمر عبر وسط أوزباكستان وجنوب كازاخستان، قبل دخول الصين في الممر الحدودي من هورغوس، لينظم إلى الخط الثاني الذي يربط بين الغرب والشرق.يبلغ طوله 10.000 كلم وويعتبر ذو أهمية كبرى للأمن الطاقة بالنسبة للصين، المنافس الكبير لأمريكا في المنطقة.[3] كما استفادت الصين من الأزمة الأوكرانية والتي دفعت بروسيا وخوفا من أزمة تسويق مع الشريك الأوروبي، إلى توثيق التعاون مع الصين بعد العقد الذي ابرم في مجال استغلال الغاز.

وتمثل الهند المنافس الثاني لأمريكا في مجال الطاقة بسبب تزايد استهلاكها . فمنذ 1990 ارتفع الدخل الفردي ب50% وهذه الديناميكية المتداخلة مع النمو الديمغرافي ، أدت إلى ارتفاع استهلاك الهند للطاقة وخاصة البترول،حيث تستورد مانسبة 75% وهي نسبة مرشحة للارتفاع الى95% خلال ،2030 وهو ما يجعل الهند في المرتبة الرابعة لاستهلاك البترول، بعد كل من أمريكا،الصين واليابان مما دفعها لمضاعفة استثماراتها في الخارج ،عبر الشركة

[1] -Ibid.P36-37-38-39-40.

[2] - Tanguy Struye de Swielande. "Offensive chinoise en Afrique". Note d'Analyse 3.Avril 2009.P16-17.In : https://www.uclouvain.be/cps/ucl/doc/pols/.../NA3-INBEV-FULL.pdf .

[3] -Qiang Xiaoyun. "China-Asia-Naturel Gas Pipeline and Multilateral Cooperation of the Shanghai Cooperation Organization" .Foreign Affairs Journal .Spring.2010.P 50.

الوطنية الهندية للبترول والغاز *Oil and natural gas corporation* (ONGC), وفرعها ONGC *Videsh Limited* (OVL) في سوريا والفيتنام وفي روسيا، ومطامعها في بحر قزوين وفي أسيا . كما اتجهت الهند إلى إفريقيا، التي أصبحت تمثل 20% من وارداتها مقابل 70% من منطقة الشرق الأوسط (العربية السعودية،الإمارات،الكويت والعراق).وبدأت الهند الاستثمار في الدول الخاضعة لعقوبات دولية والتي غابت عنها الشركات الغربية.ففي أوت 2002، وبالتعاون مع الشركة التركية (TPOC)،قامت الشركة الهندية باستغلال أبار في بئر غدامس بليبيا ،جنوب طرابلس وفي سرت ،شمال شرق البلاد. وفي السودان ،اغتنمت الشركة الهندية فرصة انسحاب الشركة الأمريكية Talisman ،بسبب انتقادات منظمات حقوق الإنسان لها ،واستحوذت على ربع رأسمالها في تجمع شركة النيل الكبرى للبترول منذ 2003 والتي تستغل حقول هغليغ ويونيتي Unity et Heglig، كما أمضت شركة Videocon, ،عقدا مع الحكومة السودانية في 2005،يسمح لها بالتنقيب في البحر ،لتوسع بعد ذلك الهند استثماراتها في كامل إفريقيا، بعد أن حصلت في 2006، على حق التنقيب في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجزر موريس وشراء شركة هندوستان للبترول(Hindoustan Petroleum Corporation (HPC،ل67 % من رأسمال مصفاة كينيا Kenya Petroleum *oleum* *Refinery* ،المتمركزة في مونباصا، وهي اكبر مصفاة في المنطقة ،بقدرة إنتاج 80.000 برميل يوميا وتزود كل من كينيا، أوغندا، وشمال تانزانيا. وفي إفريقيا الوسطى ،فالشركة الوطنية الهندية وشركة البترول الهندية وشركتين هنديتين وهما *(Marvis et India oil corporation* ،دخلت الغابون نوفمبر2005 لاستغلال حوض Shakthi.أما في إفريقيا الغربية، فان التواجد الهندي يتمركز في كوت ديفوار وفي غانا وكينيا بيساو وفي خليج غينيا أيضا[1] .

بالنظر إلى استثمارات هذين الدولتين اللتيني أصبحتا من اكبر مستهلكي الطاقة ،فان الأمن الطاقوي الأمريكي مهدد من المستهلكين أكثر من المنتجين وهو التهديد الذي يضاف إلى بقية التهديدات الأخرى ،ومن ثم على أمريكا أن تسارع إلى تامين مصادر الطاقة من خلال إعادة تمركز شركاتها البترولية في أهم المناطق المنتجة الجديدة والتي تمتلك اكبر الاحتياطات .

* – **عدم استقرار مناطق الإمداد والنقل ونمو التهديد الإرهابي.** إن الصراعات الاجتماعية والسياسية والاحتجاجات، التي تطورت إلى ما عرف بثورات الربيع العربي في كل من مصر وسوريا وليبيا وتفكك الدول العاجزة عن تلبية مطالب شعوبها، خلقت وضعا فوضويا أصبح

[1] - François Lafargue . « L'Inde en Afrique : logiques et limites d'une politique ». *Afrique Contemporaine.* N° 219 .*Mars*2006 . P 144-145-146.

يهدد مصادر الإمداد في منطقة الشرق الأوسط. ففي العراق وسوريا، امتدى التهديد الإرهابي للدولة الإسلامية إلى موارد الطاقة ،حيث استولى التنظيم على عديد المناطق المنتجة وحسب الأستاذ لؤئ، أستاذ مساعد في مركز بروكنز بالدوحة ،في تصريح رلصحيفة نيويورك تايمز ،فان جماعة الدولة الإسلامية يستخرجون النفط من اثنا عشر بئر استولوا عليها في العراق وسوريا ليهرب إلى الدول المجاورة، بإنتاج يقدر ب25.000 و40.000 برميل يوميا ويجلب لها(لجماعة الدولة الاسلامية) 1.2 مليون دولار في السوق السوداء[1]. كما تعرف إفريقيا وخاصة منطقة الساحل والصحراء موجة خطيرة من التطرف والنشاط الإرهابي ولا سيما في النيجر مع حركة بوكوحرام وحركة انصار الدين وعديد الحركات المسلحة والتهريب التي تنشط بالمنطقة وتهدد مصادر الطاقة وطرق تصديرها.

إن أنابيب النفط والغاز التي يتم من خلالها نقل نحو 40٪ من إمدادات النفط العالمية ونسبة أعلى بكثير من الغاز الطبيعي، تمتد على آلاف الكيلومترات وتمر عبر مناطق غير مستقرة عبر العالم وهي بذلك معرضة بصفة خاصة لعديد الأخطار الإرهابية والقرصنة والأعمال العسكرية .فتلث النقل النفطي العالمي (البترول الخام،المواد المكررة) يتم عبر المنافذ البحرية،التي من اهمها مضيق هرمز بين عمان وإيران، أين تسوق اكبر كمية من بترول الشرق الأوسط، ومضيق ملاكا بين ماليزيا واندونيسيا،حيث تسوق نسبة 80% من بترول تمويل اليابان و60% توجه إلى الصين. ففي سنة 2004، فان نسبة 17مليون برميل من البترول كانت تسوق يوميا عبر مضيق هرمز باتجاه أوروبا، أمريكا وأسيا. وإلى جانب هذين المضيقين ،هناك مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن وقناة باناما والخط Trans-Panama, الذي يربط المحيط الهادي بالمحيط الأطلسي، قناة السويس وخط sumed، الذي يربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط ، إلى جانب مضيق تركيا ،البوسفور بين البحر الأسود والبحر المتوسط [2].

هذه المضايق والطرق البحرية، أصبحت مستهدفة من قبل القرصنة والتنظيمات الإرهابية التي امتدى نشاطها دوليا .فالقاعدة وصل تهديدها في سنة 2002 إلى ضرب ناقلة البترول الفرنسية في سواحل اليمن بناقلة مملوءة بالمتفجرات ،كما استهدفت مصفاة النفط الرئيسية في السعودية. بالإضافة إلى الوضع الأمني الهش في عديد الدول المنتجة للبترول والتي تمر عبرها أنابيب النفط، والذي أدى إلى ارتفاع أقساط التأمينات لناقلات النفط العملاقة ذات الحمولة 2 مليون برميل ،من 150.000 إلى 450.000دولار للحمولة الواحدة وهذه الزيادة تضيف ما يقارب 15

[1] - www.huffingtonpost.fr/.../etat-islamique-argent-financement-dollars-dae .

[2] - Jos Van Gennip . La sécurité énergétique. In: *www.nato-pa.int › ... › 2006 Session de printemps.*

سنتا ،تكلفة برميل النفط،[1]، وهي أعباء ترهق الدول المستهلكة وترفع من تكلفة استيراد الطاقة ودفعت بأمريكا وحلفائها إلى ربط امن الإمدادات بالسياسة الأمنية والأمن القومي.

وبحسب بعض الباحثين، فإن أمريكا تستورد البترول والغاز من مناطق متعددة، وهي مناطق تعرف عدم استقرار داخلي وإقليمي ونمو الكراهية اتجاه أمريكا والغرب منذ احتلال العراق وهي مهددة بصراعات بسبب التبعية الطاقوية. ويوضح السيناتور الأمريكي ريتشارد لوغار، Richard Lugar"، بان مجتمعات الدولة des sociétés d'État، تتحكم في 77% من الاحتياطي العالمي واغلب هذه الدول ليست ديمقراطية، وأغلب أنظمتها معادية لأمريكا ،مثل الرئيس الفنزولي ايقوتشافياز، الذي كان يعتبر أمريكا العدو الرئيسي لبلده ودعا إلى تنويع زبائن البترول الفنزويلي والتوجه نحو الصين والهند (Groupe Eurasie, 28 avril 2005). ،كما هاجم المتمردون في نيجيريا المنشات البترولية ووصلوا إلى قطع الإنتاج في نيجيريا بنسبة 25٪ [2].

وفي أزمة أوكرانيا ،كان سلاح الطاقة في صلب الصراع ،بعدما هددت روسيا بقطع إمدادات الغاز عن أوروبا، حيث تغطي شركة غازبروم أكثر من نصف الطلب الأوكراني من الغاز– ثلث واردات أوروبا– منها ما يقارب 50% إي 82مليار متر مكعب مرت عبر أوكرانيا في 2013. وفي مارس أقدمت شركة غاز بروم على رفع الرسوم الجمركية على أوكرانيا بشكل كبير وهددت روسيا بقطع الإمدادات، في الوقت الذي تواجه فيه أوكرانيا أزمة سيولة حادة مما يجعل من المستحيل الوفاء بهذه الالتزامات المالية.[3]

وعليه ،يلاحظ أن هذه التحديات الخارجية التي تهدد الأمن الطاقوي الأمريكي ترتبط بالدرجة الأولى بقوة الاقتصاد الأمريكي والخوف من تراجع النفوذ الأمريكي لصالح قوى صاعدة وهو أمر لا يتصوره صانع القرار الأمريكي، وبالتالي لا يمكن تصور الأمن الطاقوي الأمريكي بأنه قضية استمرار التزود بالطاقة بقدر ما هو قضية إستراتيجية ترتبط باستمرار الهيمنة والريادة الأمريكية ،التي تعتمد على قوة الاقتصاد والنفوذ التجاري والعسكري والصناعي الأمريكي في مواجهة كل القوى الأخرى. ولرصد هذه الوضعية وإدارة المرحلة المهمة من الصراع على الطاقة،صدر تقرير ديك تشيني، الذي تضمن إجراءات تواكب المرحلة.

---

[1] -Ibid.

2 - Ibid.

2-- Sécurité énergétique transatlantique et crise ukrainienne : un mal pour un bien .In : www.nato.int › ... › Sécurité énergétique : vers la panne sèche ?

-ب- مضامين سياسة الأمن الطاقوي في تقرير ديك تشيني 2001. بعد وصوله إلى السلطة ،عين الرئيس جورج بوش فريق تطوير سياسة الطاقة الوطنية (National Energy Policy Development Group, NEPDG)، المكون من كبار أعضاء الإدارة بقيادة ديك تشيني و ذلك في 29 جانفي 2001 وصدر التقرير بعنوان *Une énergie fiable, peu coûteuse et respectueuse de l'environnement pour l'Amérique* NEPDG.

وحسب قراءات المختصين، فان التقرير يمثل استمرارا لمحاور السياسة الطاقوية التي رسمها الرئيس ريغان [1] ،كما ورد في الفصل الثامن من التقرير والذي خصص لموضوع الأمن الطاقوي والعلاقات الدولية وتضمن أهم الإجراءات الخاصة بإدارة التبعية الطاقوية وتامين تزود أمريكا الدائم بالغاز والبترول. فقد جعل التقرير امن التزود بالطاقة الأولوية المطلقة بالنسبة للسياسة الخارجية والتجارية الأمريكية وربط أمن الطاقة بالأمن الاقتصادي الأمريكي والإمدادات الدولية وشركاء أمريكا التجاريين. كما ربط أيضا بين امن أمريكا الطاقوي والبنية التحتية الوطنية والدولية الفعالة، المهمة لدعم جميع قطاعات وسلسلة الإمدادات من خلال التعاون مع دول و مؤسسات رئيسية لتوسيع مصادر وإمدادات الطاقة العالمية .أما الجديد الذي حمله هذا التقرير ،فيتمثل في الحث على رفع نسبة ما تستورده الولايات المتحدة من النفط بالموازاة مع زيادة الاستهلاك الداخلي والبحث عن إمدادات إضافية للمصادر التقليدية(التقليدية مثل السعودية وفنزويلا وكندا لتوفير ذلك النفط الإضافي) في منطقة بحر قزوين وروسيا وأفريقيا، كمناطق يعتبرها التقرير ،عوامل مهمة في تخفيض انعكاسات إي انقطاع في إمدادات الطاقة نحو أمريكا والعالم.

ومن جهة أخرى، أولى التقرير اهتماما خاصا بدعم شركات الطاقة الأمريكية الناشطة في الأسواق العالمية ،عبر استغلال عضوية أمريكا في المنظمات المتعددة الأطراف ومنها ،المنظمة العالمية للتجارة واتفاق التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والعلاقات التي تحكم الاستثمارات الخارجية وذلك من اجل تحضير الأرضية للشركات الأمريكية في الخارج وتخفيف العراقيل في وجه التجارة والاستثمار.[2] كما حافظ التقرير على نفس آليات الأمن الطاقوي مع إعادة توجيهها لتواكب المرحلة،حيث تضمن:

[1] - Arthur Lepic. Convergence des politiques énergétique et militaire. Les ombres du rapport Cheney :In : www.voltairenet.org/article13093.htm

[2] -National Energy Policy ? May 2001 Report of the National Energy Policy Development Group. Chapitre 8 .P1-2-3.In : www.wtrg.com/EnergyReport/National-Energy-Policy.pdf

*-**التركيز على إفريقيا وبحر قزوين في إطار سياسة طاقوية شاملة.** على الرغم من أن الولايات المتحدة ستستمر في الاعتماد على نفط منطقة الخليج العربي لفترة طويلة قادمة، يسعى المسؤولون الأميركيون للحد من هذه التبعية إلى أقصى درجة ممكنة عن طريق تنويع مصادر البلاد من الطاقة المستوردة. "التنوع هو المهم، ليس فقط لأمن الطاقة، ولكن أيضا للأمن القومي"، كما أعلن الرئيس بوش في 17 مايو 2001. "الإفراط في الاعتماد على مصدر واحد للطاقة، خاصة مصدر أجنبي، يتركنا عرضة لصدمات الأسعار، العرض والانقطاع، وفي أسوأ الحالات الابتزاز "..تفاديا لهذه الوضعية ، باشرت الإدارة الأمريكية ما يمكن أن نسميه التمركز الطاقوي الجديد من خلال خلق استثمارات في المناطق الطاقوية الجديدة وبناء وتوسيع أسواق الطاقة .[1]

فقد أكد التقرير على أهمية إفريقيا الغربية وخاصة نيجيريا وانغولا لرفع الإنتاج ، مقترحا تقوية الروابط الدبلوماسية والتجارية مع هذه الدول(هذين الدولتين تعرفان اضطرابات داخلية مثل العنف الطائفي في 2003في منطقة الدلتا بنيجيريا أين تتمركز معظم الآبار البرية). كما يوضح التقرير، بأن إفريقيا جنوب الصحراء، التي تحتوي على 7% من الاحتياطي العالمي من البترول و11% من الإنتاج العالمي، تمثل إلى جانب أمريكا اللاتينية وإفريقيا الغربية ، إحدى مصادر البترول ذو الجودة العالية والغاز الأسرع نموا بالنسبة للسوق الأمريكي. وتأتي على رأس الدول الأفريقية نيجيريا، احد أعضاء الاوبيك، والتي بلغت صادراتها البترولية إلى أمريكا في سنة 2000، ما يقارب 900.000 برميل يوميا من إجمالي إنتاجها البالغ 2،1 مليون برميل يوميا ، هذا إلى جانب انغولا التي بلغت صادراتها إلى أمريكا 300.000 برميل يوميا خلال نفس السنة والغابون والكونو بارزا فيل والتشاد التي يجري فيها التنقيب وإنشاء خط يربط التشاد بالكامرون ويسمح للتشاد بتسويق 250.000 برميل بترول يوميا.[2] وبالنسبة لبحر قزوين، يؤكد التقرير بان احتياطيات النفط المؤكدة في المنطقة مهمة، مع استمرار عمليات التنقيب،هذا إلى جانب خطوط الأنابيب التي سوف تساعد على تجنب المخاطر البحرية وتقليل ازدحام مضيق البوسفور.

*- **التمركز العسكري لحماية مصادر الطاقة.** كما سبقت الإشارة، فان الطاقة ومنذ أزمة 1973، أصبحت ركيزة للأمن القومي الأمريكي وسارعت الإدارة الأمريكية إلى ربط الأمن

[1] - Michel T. Klare . Essay : The Bush/Cheney energy strategy : Implication for U.S. foreign. A Paper prepared for the Second Annual Meeting of the Association for Study of Peak Oil Paris. France. 26-27 May 2003. P411 .In: www.pages.pomona.edu/.../Klare_%20Bush-Cheney

[2] -Ibid. 8-11-12.

الطاقوي بالسياسة الأمنية والدفاعية، وهي الإستراتيجية التي سمحت لأمريكا بالهيمنة على مناطق إنتاج الطاقة الأكثر أهمية في العالم. ففي الخليج العربي الرهان الأول للتزود، تراقب أمريكا النقاط والمداخل الإستراتيجية من خلال القواعد العسكرية التي أنشأتها في العربية السعودية (القاعدة الجوية للأمير سلطان بها 9.000 جندي) في قطر(مركز القياد العسكرية في العوديد) في البحرين (قيادة الأسطول السادس)، في الكويت (100.000 وهذا لتامين السعودية ومضيق هرمز). ومنذ حرب العراق، يتواجد حوالي 150.000 جندي أمريكي لحماية الأنابيب، كما يتواجد الأسطول السادس في شرق البحر المتوسط لحماية قناة السويس إلى جانب القاعدة العسكرية في جيبوتي منذ 2002، لمواجهة التهديد الإرهابي على باب المندب وقاعدة ديغو غارسيا في المحيط الهندي والقوقاز وتركيا ،أهم مناطق التزود بالطاقة بالنسبة لأمريكا وأوروبا، التي تأتي من الخليج الفارسي أو من بحر قزوين. وتم إرسال 250 جندي أمريكي من القوات الخاصة إلى قاعدة فزياني بجورجيا لتدريب القوات الجورجية وتتواجد هذه القاعدة على مقربة من خط أنبوب باكو–صوبصا وخط BTC، كما تتمركز القوات الأمريكية في القاعدة التركية اسيغليك،

(Icirlik،) وتم في افريل 2005، الإعلان عن أربع قواعد عسكرية على سواحل رومانيا. ويعتبر البحر الأسود ،منطقة إستراتيجية هامة لتامين مضيق الدردنيل ومواني مرور الأنابيب التي تأتي من بحر قزوين ومن روسيا، ميناء نوفوروسيسك (port de Novorossisk).[1]

وتشهد منطقة خليج غينيا، تمركزا عسكريا أمريكيا كبيرا وذلك بهدف تامين طرق الإمداد ومواقع الاستخراج في خليج غينيا وخط التشاد–الكامرون وخط –Higleig في ميناء السودان في الشرق. وقد كانت محاولة الانقلاب العسكري في ساو تومي وبرينسيب، ذريعة لأمريكا لنشر قواتها في الأرخبيل وتامين المياه العميقة في الخليج الغني بمصادر الطاقة، التي تتقاسمها هذه الدولة الصغيرة مع كينيا والاكوادور ونيجيريا، وهذا بالتنافس مع فرنسا في كوت دي فوار والغابون [2].أما في جنوب القارة الأمريكية وفي إطار مكافحة المخدرات تتواجد القوات الأمريكية في قاعدة مانتا بالاكواتور وقاعدة تريس أي اسكيناس في كولومبيا ، Tres Esquinas y Leticia، وقاعدة ايكيتوس في البيرو وقواعد أخرى في السلفادور.وبعد11 سبتمبر 2001، أقامت أمريكا العديد من القواعد في طاجاكستان وكيرغيزيستان في مطار ماناس، هذا بالاتفاق مع روسيا وهي قواعد تسمح لأمريكا بقطع إمدادات البترول الذي يمر عبر مضيق مالاكا في

[1] - Paul Quilles Jean-Jacques Guillet .Rapport d'Information sur l'Energie. N346. P230-.P233.In : www.assemblee-nationale.fr/13/pdf/rap-info/i2398.pd.

[2] -Ibid. P233.

حالة وجود نزاع مع الصين ،كما أنشأت أمريكا خطوطا عبر بحر قزوين (كازاخستان) أين تحاول الصين التمركز بعد حصول شركتها على عقد لاستغلال الطاقة .[1]

الى جانب القواعد العسكرية التي تطوق كل المناطق الإستراتيجية ،تسهر الولايات المتحدة على العديد من مشاريع تدريب القوات العسكرية وتجهزيها ،لمساندتها والنيابة عنها في حالة الأزمات المحتملة ومحاربة التنظيمات الإرهابية، وهي عملية تجنب الولايات المتحدة الكثير من الأعباء العسكرية والسياسية وأيضا الأمنية. هذا إلى جانب التدخل العسكري باسم حماية حقوق الإنسان والديمقراطية ومحاربة التطرف والإرهاب.

كما حافظت السياسة التي سطرها التقرير على سياسة المخزون الاستراتيجي ، الذي اعتمده ريغان ، ولكنه يوضح بأنه غير كافي لضمان تزويد أمريكا وحلفائها في حالة انقطاع قد يستمر طويلا. ويمثل المخزون الاستراتيجي الحالي 541 مليون برميل من البترول، وهو ما يكفي لمدة 54 يوم في حالة تعطل كامل أو جزئي لواردات الولايات المتحدة من الطاقة، ويشير التقرير إلى 33 مليون برميل من البترول تم تخزينها خلال نهاية سنة 2002[2].

وعليه، يلاحظ أن تقرير ديك تشيني حافظ على نفس الآليات التي أقرها الرئيس ريغان في بداية الثمانينات، مع التركيز على التوجه نحو مناطق الإنتاج الجديدة ومنها منطقة غرب إفريقيا وبحر قزوين كبديل لتقليص التبعية لمنطقة الشرق الأوسط ، إلى جانب تكثيف التواجد العسكري في شكل برامج تدريب جيوش الدول المعنية والمهمة في حماية الأمن الطاقوي والشركات الأمنية.

إن هذه السياسة هي أيضا تطويق للصين والهند وروسيا وضمان استمرار هيمنة الدول المستهلكة على الدول المنتجة في إطار عملية مقايضة أمنية مستغلة في ذلك انتشار الإرهاب وعدم الاستقرار في كل المناطق البترولية تقريبا. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن سياسة الأمن الطاقوي الأمريكي، أدت إلى زيادة التدخل الخارجي العسكري في كل مناطق العالم، تحت ذرائع مختلفة ومنها الإرهاب الذي أصبح يمثل احد آلياتها لإدارة مصالحها المتشابكة.وعليه، فان الثابت في سياسة الأمن الطاقوي الأمريكي هي ارتباطها بالأمن القومي الأمريكي ،الأمر الذي يعني استمرار سياسة الهيمنة الامريكية.

الخاتمة. توضح نتائج الدراسة أن الأمن الطاقوي بالنسبة للولايات المتحدة، ارتبط بقوتها الاقتصادية وبنفوذها على المستوى الدولي منذ الحرب العالمية الثانية ،حيث بدأت الإدارة الأمريكية في صياغة ركائز سياسة تامين مصادر الطاقة من خلال النفاذ إلى الأسواق الخارجية

[1] -Ibid.230-.P234.236

[2] -National Energy Policy. Op-cit. chapitre8 .P17.

ومنافسة القوى الأوروبية على مصادر الطاقة خاصة في منطقة الخليج العربي. وكانت أزمة 1973 من بين أهم دوافع بلورة سياسة الرئيس رونالد ريغان لضمان حماية المصادر الخارجية للطاقة، وذلك من خلال بناء مخزون استراتيجي وإنشاء قوات التدخل السريع إلى جانب إصلاح قانون الاستثمار وإعادة النظر في تصاريح التنقيب عن البترول.كما أن صدور تقرير ديك تشيني في 2001، والذي حافظ على هذه الآليات، يهدف لضبط وإعادة توجيه هذه السياسة من اجل المحافظة على النفوذ الأمريكي ،من خلال مواجهة تطورات السوق العالمية للطاقة والتحديات التي حملتها للأمن الطاقوي الأمريكي وخاصة ارتفاع الاستهلاك مع بروز الصين والهند وعدم استقرار مناطق وخطوط الإمداد، ولا سيما منطقة الشرق الأوسط وهو ما يؤكد صحة فرضيات الدراسة.

كما توضح الدراسة أيضا أن سعي أمريكا للحصول على الطاقة خاصة النفط، دفعها إلى أن تصبح أكثر تدخلا في الشؤون الداخلية للدول النفطية وتلك التي تقع ضمن حزام خطوط الإمداد، وهي بذلك تعرض نفسها لخطر التورط في الصراعات المحلية والإقليمية ، وهو ما سوف ينعكس بالسلب على مصالحها كما هو الحال في العراق وفي سوريا ومنطقة الساحل الافريقي، حيث نمت الحركات الإرهابية المعادية للمصالح الأمريكية والغربية المختلفة . وبالنظر إلى الأوضاع الحالية، فإننا نتوقع أن أمريكا ومن خلال ربط الأمن الطاقوي بالأمن القومي ،وسعت من التهديدات الأمنية التي سوف يصعب عليها مواجهتها في المستقبل القريب، لأنها تتصور أمنها الطاقوي بمعزل عن أوضاع الدول المنتجة ، التي يعاني أغلبها ظروفا سياسية واقتصادية صعبة.

كما أن استمرار التمركز الأمريكي العسكري من اجل الطاقة، سوف يعمل على استمرار تعرض المنطقة العربية وإفريقيا لمزيد من التفتيت والتشرذم ومزيد من إهدار مصادر الطاقة، لصاح اقتصاد القوى الكبرى على حساب الاقتصاد العربي والإفريقي وزيادة مشاكل البيئة والاحتباس الحراري.

المصادر والمراجع.

الكتب باللغة العربية

– بريماكوف، الكسندر . نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية . ترجمة بسام خليل.الطبعة الأولى. بيروت. 1984.

الدوريات والمجلات المتخصصة.

–سعد حقي، توفيق توفيق،سعد حقي . " التنافس الدولي وضمان امن النفط" .مجلة العلوم السياسية. العدد 43. السنة 2011.كلية العلوم السياسية. بغداد.

– عرفة محمد أمين ،خديجة.امن الطاقة والسياسة الخارجية:دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة .أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية. قسم العلوم السياسية . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة. 2012.

– قحطان عبد الله ،حارث ومثنى فائق مرعي."أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية–الإيرانية".مجلة أداب الفراهيدي .العدد 19. آذار 2014.

Ouvrages en Français

Périodiques :

- Honoré. Le Leuch. le pétrole et le gaz naturel en Afrique: une part croissante dans l'approvisionnement énergétique mondial. Géostrategiques .N 25.octobre2009.
- Lafargue .François « L'Inde en Afrique : logiques et limites d'une politique ». *Afrique Contemporaine.* N° 219 .*Mars*2006 .
- Xiaoyun .Qiang. "China-Asia-Naturel Gas Pipeline and Multilateral Cooperation of the Shanghai Cooperation Organization" .Foreign Affairs Journal .Spring.2010

Sites Internet:

-Lepic.Arthur. Convergence des politiques énergétique et militaire. Les ombres du rapport Cheney :In : *www.voltairenet.org/article13093.htm*

- Noël .Pierre .Politique pétrolière américaine et sécurité énergétique: Séminaire "US Oil Dependency and Energy Security". Ifri. Paris. 30 Mai 2002.A paraître dans la Revue de l'Energie, Décembre .2002.In: *www.iaea.org/inis/collection/NCLCollectionStore/_.../37066480.pdf*.
- Struye de Swielande .Tanguy. "Offensive chinoise en Afrique". Note d'Analyse 3.Avril 2009.In :*https://www.uclouvain.be/cps/ucl/doc/pols/.../NA3-INBEV-FULL.pdf*
- Quilles .Jean. Paul -Jacques Guillet .Rapport d'Information sur l'Energie. N346.In : *www.assemblee-nationale.fr/13/pdf/rap-info/i2398.pdf*.
- T. Klare . Essay . Michel. The Bush/Cheney energy strategy : Implication for U.S. foreign. A Paper prepared for the Second Annual Meeting of the Association for Study of Peak Oil Paris. France. 26-27 May 2003.In: *www.pages.pomona.edu/.../Klare_%20Bush-Cheney*
- Van Gennip .Jos . La sécurité énergétique. In: *www.nato-pa.int › ... › 2006 Session de printemps*
- Agence pour l'Energie Nucléaire. La sécurité d'approvisionnement énergétique et le rôle du nucléaire. OCDE.2011.In : *https://www.oecd-nea.org/pub/security-energy-exec-summary-f.pd*
- Centre d'analyse stratégique .(France). Rapport. énergie 2050. In: archives.strategie.gouv.fr/cas/content/rapport-energies-2050.html.
- La Commission des Affaires Étrangère *du 8 février 2006* . Rapport d'information sur "Energie et géopolitique".In : *www.assemblee-nationale.fr/12/rap-info/i3468.asp*.
- Le monde du pétrole. Série documentaire –petrole: consommation d'énergie et reserves.In : *www.erdoel.ch/images/com_evdocs/16_erdoel_energieverbrauch_f.pdf*.
- Sécurité énergétique transatlantique et crise ukrainienne : un mal pour un bien .In : *www.nato.int › ... › Sécurité énergétique : vers la panne sèche ?*

-National Energy Policy ? May 2001 Report of the National Energy Policy Development Group.In : *www.wtrg.com/EnergyReport/National-Energy-Policy.pdf* .

- *www.huffingtonpost.fr/.../etat-islamique-argent-financement-dollars-dae*.